قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

شخير وتصفيق

هناك أنباء. وأتمنى أن تكون كاذبة. عن إعادة محاكمة الهاشمي، في محاولة لإبرام صفقة بين كتلتين سياسيتين، من أجل تمرير قانون البنى التحتية الذي يراد له أن يمرّ قسراً حتى لو انقلبت الخارطة عاليها سافلها.

الأمر أكبر من كونه شائعة، لأن نائباً في البرلمان هو السيّد طلال الزوبعي قال لنا ذلك أمس، وزاد السيد النائب أن إعادة محاكمة الهاشمي أدرجت من ضمن بنود ورقة الإصلاح الدولتقانونجي التي صدعوا بها رؤوسنا.

عظيم، أولى بوادر الإصلاح ربما تكون تبرئة الهاشمي من التهم المنسوبة إليه ظلماً وعدواناً، هل يعقل هذا؟ طبعاً ننسى أحياناً أننا في العراق ونندهش، بل نفتعل الدهشة لنوحي لأنفسنا أننا لم نزل بعدُ بشراً أسوياء يكترثون إذا مرت عليهم الكارثة، نندهش مما وصل إليه حالنا، نستغرب أن القضاء يمكن أن يكون تحت إمرة صاحب الأمر، رغم أننا نعرف مع أنفسنا أنْ لا سبب للدهشة، ثم نندهش أكثر من قدرة القائد الألعبان على أن يفعل أيّ شيء، أيّ شيء ليبقى وما ينطيها، ونندهش حقاً وصدقاً ونفغر أفواهنا لأن الناس كلما زادت ألعبانية القائد أحبوه أكثر وأكثر.

يقرّب البعثيين فنغرق في صمت عميق. يحكم الهاشمي "وهو مدان بلا شك" بالإعدام فنستيقظ لنصفق، يظل ست سنوات دون أن يضع طابوقة على طابوقة فنسكت، ثم يرغب في أن يقترض ٤٠ مليار دولار بفائدة كبيرة ليعمر البلد في اليومين الأخيرين من ولايته الثانية من أجل ولاية ثالثة فينقطع شخيرنا ونستيقظ مرة أخرى لنصفق وننام.

اليوم يريد إعادة محاكمة لم يمض عليها سوى أسبوعين فقط، وسيغطّ محبوه في سبات عميق كالعادة إن صدق الزوبعي وحدث الأمر حقاً، وإنْ لم يحدث فسيستيقظ سدنة القائد ليصفقوا ثم يناموا.

نرجو ألا يكون كلام طلال الزوبعي صحيحاً، نتمنى أن يكون الرجل قد تسلم معلومة خاطئة، أو استنتج الخبر، أن يكون متحاملاً على المالكيّ وأراد بثّ دعاية مغرضة ضده. كلّ ذلك أهون من رؤية القضاء كرة يتقاذفها الدولتقانونجيون في مباراة بمرمى واحد ضد حارس أعمى. كل ذلك أهون من رؤية البرلمان حشداً من جامعي أموال سحت بلا رأي ولا موقف، يأكلون ويوصوصون، نرجو أن يكون الزوبعي مخطئاً فهو أهون من رؤية رئيس وزرائنا يقفز بكرسيه النطاط من اليمين للشمال ومن الشرق للغرب إلى الوسط ومعه المبخرون والمطيبون ومنشدو المدائح.

إعادة محاكمة الهاشمي صفقة. كما العفو المنتظر عن معتقلي وسجناء جيش المهدي ليوافق التيار على "البنى التحتية"، كما قانون النفط والغاز لاستمالة الكرد، كما إعادة البعثيين، كما بؤسنا وفقرنا وافتقارنا للخدمات، كما انتظارنا الإعمار بلا جدوى، كما يأسنا من الإصلاح، كما عيشنا في ظل انعدام الحريات الشخصية، كما احتمالنا خطاباً طائفياً أصبح شرعياً وله منظّروه، كما اسوداد أيامنا ولياليا، كما صبرنا على ثرثرة الساسة وهذرهم الفارغ وكذبهم وغشهم ولصوصيتهم واحتقارهم لنا. كل ذلك صفقة كبرى الغرض منها بقاء السيّد الألعبان حاكماً يتربع على كرسيه النطاط ذات اليمين وذات الشمال.

من أجل إنقاذ ثقافة الطفل

من يهتم بثقافة صغارنا؟

كاظم عبد الزهرة

تهتم الحكومات بالطفل اهتماماً بالغاً وتضع المشاريع والخطط الكفيلة بضمان حقوقه وتشرع القوانين التي من شأنها حمايته، كونه يمثل المستقبل.
والعراق هو أحد البلدان التي وقّعت على اتفاقية حقوق الطفل ، لكننا للأسف لا نجد بنداً واحداً من بنود تلك الاتفاقية قد طُبق.

أطفالنا في العراق ليس لهم من يدافع عن حقوقهم بل إننا لا نجد من يحميهم من إساءات بالغة تمارس بحقهم كل يوم.

ففي مجال الحقوق الثقافية مثلا، والتي ينبغي على مؤسسات الدولة الحكومية والمدنية توفيرها للطفل، لا نجد جهة ما، تمارس ذالك الواجب بشكل مقبول، بل إن أية قراءة للممارسات التي تقوم بها بعض الجهات تجاه الطفل والتي يراد منها دعم ثقافته تكشف عن إساءات لا ينبغي السكوت عنها.

الأمثلة كثيرة وكبيرة وخطيرة، ومنها تلك الملاحق الخاصة بالأطفال التي تصدرها بعض المؤسسات الإعلامية، ولنأخذ مثلا ملحق جريدة الدستور الذي يصدر تحت عنوان "جريدتي" العدد ٢٥٩٨ الصادر في ٤- أيلول – ٢٠١٢ والذي يمثل احد مصاديق الخطاب الثقافي الذي يسيء إلى ثقافة الطفل ويسهم في تهديم ذائقته عوضا عن تهذيبها.

الملحق عبارة عن أربع صفحات بقطع كبير، لا يحتوي إلا على قصص مصورة وقصص قصيرة مسروقة من صفحات الانترنت، ويبدو أن هذا صار تقليدا تتبعه اغلب ملاحق الأطفال في العراق، دون الإحساس بأي مسؤولية أو التزام أخلاقي، فلا شرف الصحفي ولا نزاهته شكّلا مانعاً يمنعه من التجاوز على تلك الحقوق من جهة، واستغفال أطفالنا من جهة أخرى. وعتبنا كبير على أصحاب الامتياز الذين يلتزمون كل الالتزام بجودة ورصانة ما تنشره صحفهم من مقالات ودراسات ويغضون الطرف عن جودة وأصالة ما تنشره صحفهم من خطاب موجه للطفل.

في النصف الأسفل من الصفحة الأولى نجد قصة مصورة "النحلة نانا" ولا نريد الخوض في مدى جودة محتواها وصلاحيته، فهي على كل حال مسروقة من صفحة على النت على الرابط التالي:

http://www.hayah.cc/html.forum/tv٤٦١

ورغم أن السرقة بحد ذاتها سلوك لا أخلاقي فقد تجاوز السارق مرة أخرى عندما أساء للقصة نفسها، بعد أن كانت بألوان زاهية وجودة عالية على صفحات النت فقد طبعت على صفحات ملحق جريدة الدستور دون أية معالجات، فقط (كوبي بيست) مع ضغط وإعادة ترتيب صفحات القصة الثلاث لتصبح مستطيلا يلائم نصف الصفحة، ما أفقدها ترتيبها وفق شرائط إخراج القصص المصورة "الكومكس"، وبالطبع كانت قصة بلا هوية، فلا اسم الرسام موجود ولا كاتب السيناريو.

القصص الأخرى في الصفحة الثانية من الملحق، مثل: ملك الضفادع، والأسد وابن آوى وكاريكاتير العودة إلى المدرسة... الخ كلها مسروقة من النت، ويمكن العثور عليها بسهوله عبر موقع الكوكل ستجدها في أول نتائج البحث، وهي الأخرى خاليه من شروط ومتطلبات الكتابة الاحترافية للأطفال، فضلا عن ذلك فقد ألحقت بالقصص المسروقة مونتيفات ورسوماً لا يجمعها أسلوب أو اتجاه، كأن من صممها لا يعرف أدنى قواعد الإخراج الفني، صور متكسرة وأساليب رسم مختلفة تسيء إلى ذائقة المتلقي.

قصة "أشعر بالملل" التي احتلت نصف الصفحة الثالثة من الملحق هي الأخرى مسروقة من الرابط التالي:

http://old.qudwab.net/blog-post/٢٠١٠/٠٩/٣١٣_.html

وقد مارس السارق مرة أخرى اضطهادات عنيفة بحقها حين كبس عرضها لكي يتلاءم مع عرض الصفحة فتشوهت كل الرسوم وفقدت جودتها فأصبحت الأشكال مستطيلة بعد أن كانت طبيعية على صفحات الانترنت، ودمج المصمم الصفحتين معا ليضيع علينا تسلسل الأحداث وليكشف عن جهله بقواعد إخراج الكومكس.

لا نريد أن نتكلم كثيرا عن رداءة الرسوم في النصف المتبقي من الصفحة ويكفي أن نقول بأنها لا تصلح للنشر.

الصفحة الرابعة والأخيرة للملحق نشرت المواد المسروقة التالية:

(ديك العيد):
http://www.arabna.info/html.vb/t١٩٣٨٨

(البطة):
http://popekirillos.net/forums/showthread.php?t=٣٧٣٩٥

(الثعلب الطيب):
http://www.sez.ae/vb/showthread.php?t=٦٤٤٣٧

بعد كل هذا أريد أن أسال: من يتحمل المسؤولية الأخلاقية لكل تلك التجاوزات على الملكية الفكرية وحقوق التأليف، والتجاوزات على الطفل في نشر مواد مسروقة غير خاضعة لأدنى شروط النشر أو شروط الكتابة للأطفال؟ كيف ينظر الطفل إلى صحافة تنشر مواد مسروقة من الإنترنت، كيف ينظر كتابنا ورساموا إلى جريدة مثل الدستور تصدر ملحقا مسروقا من أوله إلى آخره؟

إن الاهتمام بالطفل وبالخطاب الثقافي الموجه للطفل مسؤولية كبيرة تخلى عنها المسؤولون وأصحاب الامتياز، ليس هذا فحسب، بل تخلو أيضا عن واجباتهم إزاء ما ينشر في صحفهم ويصدر من مؤسساتهم، فالمواد التي تنشر اليوم في أغلب الملاحق المخصصة للأطفال، لا تحمل هوية محددة، فهي دون اسم للكاتب أو الرسام، مسروقة من الانترنت من مواقع غير رصينة، ولا تمثل سوى اختيارات عشوائية لا تخضع لقاعدة معينة.إنها لا تمثل أطفالنا، ولا تمثل أصالة ما قمنا به من بناء عبر عقود من العمل للأساليب والاتجاهات التي ميزت رسوم فنانين عراقيين كبار وكتاب قصة برعوا في نتاجات كثيرة للطفل. وهي بالتالي تجاوز على حقهم وتضييع لفرصتهم في أن يرسموا ويكتبوا للطفل العراقي، إنها لا تمثل العراق، وجدير بكل من يؤمن بأخلاق الصحافة أن يقف في وجه تلك الإساءات البالغة والتهاون العظيم الذي لحق بصحافة الطفل في العراق، لا توجد صفحات ثقافية، تنشر قصصا وقصائد ومقالات مسروقة من النت، فمثل هذه السرقة المفضوحة لا تحدث إلا على الصفحات الموجهة للطفل ولأسباب عديدة منها غياب الرقابة والاهتمام بما ينشر للطفل، واحتقار المادة الموجهة له، وانعدام الشعور لدى المحرر بالطفل ككيان محترم.

إنني يائس كل اليأس من أن يحرك أصحاب الامتياز ساكنا، فكيف يمكن لعاقل أن يبرر، مهما حاول، كل تلك السرقات في ملحق واحد، لقد وصل بي اليأس حدا جعلني أحاول البحث عن أصل ما كتب في الافتتاحية التي وردت في الملحق المذكور لجريدة الدستور، والتي كانت لا تنتمي إلى جنس من أجناس الكتابة للطفل، فضلا عن كونها مفككة وغير صالحة للنشر ومبتورة النهاية بجملة غير مفهومة ، وبعد عملية بحث سريعة في صفحات شيخنا ومرجعنا السيد كوكل .كنت خلالها أثق أن ما تبقى من نزاهة في قعر كأس محرر هذا الملحق ستمنعه من سرقة حتى الافتتاحية، لكنني فوجئت بأن مقال الافتتاحية هو الآخر مسروق من موقع ويكيبيديا الشهير!

مدير المركز العراقي لثقافة الطفل في مؤسسة مدارك

بلا ملل .. بلا كلل

قيس قاسم العجرش

موسم تجاري لا ينتهي في العراق أبداً،إنه حصاد المناصب، يشبه إلى حد كبير مأتماً مستمراً يأكل فيه أصحاب البطون ودفانو الموتى ..باستمرار وبلا انقطاع..لا فسحة بين جنازة ميت وآخر ينتظر الغسل. المتغير هو الميّت فقط، لكنه ميّت بعنوان المنصب.

مرّة يموت(منصب)وزير الكهرباء فيظهر له ورثة كثيرون،ومرة يموت منصب وزير الدفاع فلا يعدو أن يكون حلقة من ضمن تواقيع لا تعني إلا تنفيذ الهامش الأول لدولة الرئيس،ومرّة يشارف (منصب)أمين بغداد،مثلاً،على الموت فيتذكر الكثيرون أن لديهم شهادة في الهندسة لعلها تطفو اليوم وتنفعهم في هذا المأتم الأسود الذي يستبطن كل الأفراح والمسرات ولذائذ المعدة وما بين الفخذين..كل سكان المناصب فانون،لم يبق منهم أحد ومعدلات التغيير فيهم هي الأعلى بين معدلات تغيير الوجوه في الديمقراطيات،إلا لذة المكان والجاه والتسلط تنتقل من المدبِر الخائف مما قد تكشفه أوراق أرشيف المنصب إلى المقبل الذي يستأسد ليعب البطن أوراقا!.

ومرّة يكون الموت كريماً جداً فيدفع بتسعة مناصب دُفعة واحدة إلى رُواق المأتم الشاغر مثلما دفع اليوم بفريسته الجديدة،مفوضية الانتخابات، تسعة مقاعد وثيرة ذات حمايات ودفع رباعي وبلا مسؤولية سترضي الكثيرين، لكن عدد من ستثيرهم أرداف المنصب وانحناءاته أكثر.

هنا أتذكر نائباً يقول إنه يمثل التركمان العراقيين: أن أتباعه المفترضين هم من (القومية الثالثة)...ياله من استصغار للمواطن أن يقول له ممثله في البرلمان :أنت من "ثالث" الخلق في هذا البلد، يهينه على شكل "حميّة وعصبية" كاذبة فقط من أجل أن يستحصل وحده جباية المكون الثالث ،لم يستح أبداً أن يصم تركمان العراق(هم موجودون في العراق قبل أن يوجد شيء اسمه تركيا أو عراق) بهذا الوصم إلا لأنه فرش "شليله"ليملأه حصاداً.

لكنه سيرضى أن يكون ثالثاً أوثالث عشر أو حتى في أعقاب الذيل الثالث بعد المئة،لا فرق لأن المعروض(أي المنصب) مستدير شهي،سيّل اللعاب وأثار الأعضاء وقلّب الخيال وداعب وحش السلطة الكامن في هؤلاء.. كامن فيهم كلهم.

تذكرت احتداداً تصنعياً أمام الكاميرا لعبه عدنان الباجه جي أيام الانتخابات فاجأ مقدم البرنامج ليصرخ في وجهه بلا مناسبة"..السنّة خط أحمر في العراق".

بلا كلل أو ملل، ما يزال البرلمان ومن فيه يناقش مناصب الحكومة، لحكومة برهنت أكثر من مرّة أنها لا تعير له اهتماماً ولا احتراما.

مازال البرلمان،كل برلماني على انفراد،يستجيب لنداء طبيعته حين يرى مأتماً لمنصب حكومي شيّع صاحبه إلى مثوى التلاشي، لا يرى من المنصب إلا شغوره ويمني النفس أن يحوزه هو أو أحد حلفائه الذين حالفوه على الاقتسام أياً كانت الغنيمة.

هذه العلائم كلها تدل،بلا مبالغة أو سوداوية على دولة لم تظهر بعد في ما ظهر منذ وقت طويل برلمانها وحكومتها.

حين دخل رئيس الوزراء البرلمان يطرح عليهم ما رفضوه سابقاً من(قانون البُنى التحتية)بالتمويل بالآجل دينٌ سيجعل العراق المديون الأعلى بالنسبة إلى دخله السنوي،دخل ومعه حقيبتان الأولى ملأى بالعقود الآجلة والثانية فيها ما يكفي من المناصب الشاغرة، التي لا يمكن أن يغفلها شطّار البرلمان وتجّاره.

عرف أين ستتجه العيون وأين ستهفو القلوب الرجل خاطبهم بلغة يفهمونها وحدهم،احتكروها منذ زمن،حروفها مناصب وأصواتها ترن مثل المال فيما هم يخاطبون الناس بالألغاز وجمل "المسجات"الجاهزة، مخزونة في عقولهم التي لا تفكر بينما تنشغل عقولهم التي "تفكر"بقنص الطريق الأقرب لمزيد من الشفط.

معوقو البرلمان هؤلاء هم جزء من حائط العلة الذي يحيط بنا منذ سنوات ولا مخرج له، تجار بامتياز وناصبو أشراك متميزون،والغريب أن استبدال الوجوه جاء بمن يبزهم في الإمكانات ويتفوق عليهم بالمبررات.

وليس لرئيس الوزراء من درجة تفوقهم سوى انه كان أفضل من أتقن ألسن هؤلاء كلهم،فكلمهم وتواصل معهم حتى خيل لهم أنه قدر يمكن "أن يعصر"ليحصدوه دون أن تكون لهم يد فوق يده، دون أن تكون لهم كلمة يكسرون بها كلمته، لأنهم طلاب مال وهو يتقن الحديث بالمال.

لو أتيح لنا أن نبحث كيف استمر هؤلاء بلا تعب.. بلا ملل ..لكن التاريخ لم يذكر لنا أن أحداً ما تعب من السلطة المفضية إلى مزيد من المال والمال المفضي إلى مزيد من السلطة.

هؤلاء لم يتعبوا بعد ..فيما كلّ الناس منذ زمن بعيد ..تعبوا إلى حد أراهم سيغادرون فيه على شكل قوافل.

"لغز" شارع السعدون

نصيف جاسم حسين

لم أستطع – رغم محاولاتي الكثيرة- معرفة "لغز" شارع السعدون، لكني استطعت- بغير جهد بالغ- أن أعرف أن ثمة شوارع أخرى في بغداد وبقية محافظات العراق تشارك شارع السعدون نفس اللغز المحير الذي يقف إزاءه المواطنون مشدوهين لا يعرفون فيما إذا كان المسؤولون يشاطرونهم حيرتهم هذه أم لا؟ أغلب الظن أن المسؤولين يعرفون أن ثمة ما يستحق النبش تحت الجزرة الوسطية في شارع السعدون ، وإلا لما نبشوها أربع مرات منذ عام ٢٠٠٤ ويتم نبشها الآن للمرة الخامسة!!! المبرر المعلن للناس"ظاهريا" هو إكساؤها بالكونكريت "المقرنص" ، ففي المرة الأولى تم إكساؤها بالمقرنص العراقي الذي يبدو انه لم يعجب أحدهم فتم إعلان مناقصة أخرى ،لكن هذه المرة بالمقرنص الإماراتي أو الكويتي، ويبدو أن أحد الأشخاص قد اعترض على مصدره لأن "كتلته" ليست على وفاق مع جهة "المصدر" التي تؤيد "المقاول الأول" ،وفضاً للنزاع ،تم إعلان المناقصة للمرة الثالثة على أن تتم الإحالة هذه المرة من قبل "لجنة مشتركة" تمثل جميع "مكونات" العراق التي يبدو أنها لم توفق في اختيار "الكفاءات من ذوي الخبرة والاختصاص" وكان تعيينهم في اللجنة على أساس الانتماء الطائفي والقومي وليس على أساس الكفاءة شأنها شأن بقية اللجان في كل شأن من شؤون العراق، لذا كانت نتيجة العمل غير مرضية للجميع، ويبدو انه قد تم مؤخرا تشكيل لجنة "من ذوي الخبرة والاختصاص، على أن يراعى فيها تمثيل "المكونات" هذه المرة"، ولا أعرف فيما إذا كانت هذه اللجنة ستنجح هذه المرة في إيقاف النبش المستمر لجزرة شارع السعدون أم لا؟

لكن المشكلة ليست بمثل هذه السهولة في بقية المحافظات العراقية، فالجزرات الوسطية هناك لا تضم كنزا مدفونا يستلزم النبش كما هو الحال في جزرة شارع السعدون، بل هي بحد ذاتها "كنز" يتقاتل عليه المتنفذون هناك لأن أقاربهم من المقاولين لا يجيدون القيام بأي عمل غير "المقرنص" لأنهم بكل بساطة "أسطوات بناء" أصبحوا أصحاب شركات بين ليلة وضحاها، والمعركة مستمرة للحصول على الجزرات الوسطية لأنها بكل بساطة مصدر الثراء الذي لا ينازعه أي ثراء آخر، فسعر المتر الواحد هناك يتجاوز في بعض الأحيان (٢٠٠ ألف دينار) ،في حين أن كلفته الحقيقية لا تزيد على (٢٠ ألف فقط)!! وأصبح الصراع على الجزرات الوسطية يأخذ أبعادا أخرى، فبعض المحافظات باتت تهدد بإعلان المحافظة "إقليما" إذا لم يتم توزيع الجزرات الوسطية "على المكونات" بنسب متساوية، ويبدو انه قد تمت تسوية المسألة هناك ،بتدخل إقليمي، ودولي أخذ شكل زيارات مكوكية لبعض الشخصيات العالمية لإقناع الأطراف المتنازعة على قبول الحل الذي يبدو أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق كانت قد اقترحته وذلك بأن تتم إحالة مقاولات الجزرات الوسطية على الأطراف المتنازعة بالتساوي، ولضمان هذا "التساوي" يقوم كل طرف بنبش المقرنص الذي قام بتنفيذه الطرف الأول وإعادة إكساء الجزرات بالمقرنص،وهكذا إلى أن يشارك الجميع في الحصول على مقاولات إكساء الجزرات الوسطية بنفس النسبة ولنفس الجزرات في المناطق المتنازع عليها. نسيت أن أذكر أن "بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI " تفكر الآن في إنشاء قسم خاص لمتابعة موضوع "الجزرات الوسطية ، والمقرنص" لضمان العدالة في التوزيع والتزام جميع الأطراف بالحصص المتفق عليها وفق خطة "المحاصصة" التي وافق عليها جميع الأطراف.

مجتمع لاينتج دولة

حسين العسلاوي

عادة ما ترافق التحولات العميقة في أي مجتمع مخاضات عسيرة وخانقة قد لا تتخطاها الجماعات المشتتة الخارجة من رحم الضياع ببساطة ميسورة كون هذا الضغط يضمر في جميع أوجهه صورة أخرى لأفراد يعانون عدم الانسجام والانصهار الاجتماعي ، وبالتالي تسلبهم القدرة على تكوين مجتمع متنام متجانس يمثل تكتلا مدنيا تقودة تحركاتهُ وأنشطته المتقاربة في التصورات إلى بلورة شكل متداخل بطريقة مرنة ينتج منها (دولة) بمفهومها العام وآلياتها الحاضنة للمكونات البشرية التي تسعى إلى مغادرة مساحات المراقبة والتشتت .. وهذه بجميع تفاصيليها (أقصد) مراحل الانتقالات والقفزات تشكل وجه المجتمع الأخير ، ومقياس نوعيته لمواجهة التحديات بغية إكمال مسيرته وصيانة ديمومته ، للحفاظ على بقائه وسط شد دولي متلاحق يروم تقزيم وتحجيم هذا المجتمع ليس بقصد الاحتلال التقليدي أو إنهاء فاعليته ، لكنها كجزء من طبيعة الدول تحاول ابتلاع أي مجتمع يغادر مرحلة التكوين الأولى ، ويلتحق بمراحل النمو والإنتاج الفعال. ودون شك فان التغلب على هذه التحديات يعتبر مهمة مركبة تستدعي أفرادا وجماعات يتحركون وفق منطلقات عابرة لتخوم العزل والفهم المنحاز ، من اجل بناء الدولة التي نتحدث عنها ، والمجتمع العراقي لم يبلغ بعد هذه المرحلة المتسامية بل مازال حبيس القيود الثقيلة التي تحركها القبيلة والسياسة والدين ، كما انه بسيط وساذج يمكن خداعه لاسيما حين توهم بأن الدولة تبنيها القوى الماسكة بزمام الأمور ، وهذا من أعظم الأخطاء التي سقط فيها المجتمع بعد التغيير ، وعندها فقد إمكاناته وثقته على بناء وحدته السياسية ، وطبعا هكذا مجتمع لايمكن له بكل الأحوال أن ينتج دولة ، وذلك يأتي معاكسا للمجتمعات الغربية التي استثمرت فترات التحول رغم خطورتها لبناء هيكل جديد يتناغم مع حركة العصر وإيقاعاته المتسارعة ومنها على وجه السرعة دول مثل(اليابان وألمانيا)، اللتين تعرضتا إلى نكبة الحرب الكونية الثانية ولم تتعثرا بما حصل عندهما من قطع وفاصل بين تأريخهما قبل الحرب وبعده .. إلا أن هذه التجربة وما تحمله من غنى وقيمة لم تنسحب على المجتمع العراقي ، الذي في كل نكبة يعود ويؤسس من جديد لحياته المستقبلية ولحين اختمارها واتضاح ملامحها تجتاحه هزة عنيفة مغايرة تزلزل أسسه البنوية ، ومعها يفقد ما شيّد وإن كان بسيطا ، هذه الظاهرة امتدت طوال تسعين عاما من تأسيس السلطة الملكية وحتى اللحظة الراهنة لم يفارق المجتمع العراقي صورة التكوين الأبجدية ، بمعنى آخر لم تتمكن هذه الجماعات المتمايزة ، من تصدير نخبة تمثل مجتمعا مدنيا متراصا ومدركا ومسؤولا عن ولادة دولة ضامنة للحياة ودائمة البقاء لاتسقط عند أول اختبار تمارسه السلطة بأذرعها المتصارعة بهدف الوصول إلى ناصية الحكم ، كما يلاحظ الآن من نزاع شديد الوطأة تغذيه أجنحة وأجندات كثيرة ، وبالنتيجة فان هذا الشكل من الحكم يقتل روح المبادرة ويسهم في تمزيق أي مكون اجتماعي يرغب بتأسيس دولته وسلطته وفق مقاسات تخدم الإنسانية ، ليس الحزبية كما يدور حاليا ، لذا فان التكتلات في العراق ستبقى بعيدة عن إنتاج دولة أو حتى نوع آخر من الحكم يوفر لها الضمان بغض النظر عن الآلية التي يتعامل بها هذا النوع شريطة أن تكون غير تعسفية .. بيد أن الخريطة الاجتماعية في العراق لاتمنحك التفاؤل على قدرة الأفراد بالقيام بإنشاء وتأسيس الدولة المرتقبة التي ظلت ساكنة فقط في مخيلة المُنظّرين والكُتّاب لكنها لم تر النور فعلياً.